إقتصاد

عصام شلهوب

رئيس جمعية حقوق المكلفين: خفض العجز 5% على حساب جيوب الناس

يرى خبراء اقتصاديون ان لبنان وصل الى حافة الهاوية بسبب وضعه الاقتصادي، وسيصل الى مرحلة الانهيار في حال لم يتم اتخاذ اجراءات سريعة، لافتين الى ان الاهتمام الغربي الكبير بالوضع اللبناني سببه وجود اكثر من مليون ونصف مليون نازح سوري في لبنان، ما ادى الى الخوف من زعزعة استقراره الاقتصادي

قروض مؤتمر سيدر وعود مرتبطة بتنفيذ بعض الشروط والاصلاحات. اذا لم تنفذها الدولة لن تحصل على المبالغ الموعودة. وهي مرتبطة ايضا بالخصخصة ومكافحة الفساد والحكومة الالكترونية وخفض الموازنة بنسبة 5%، اضافة الى تحصين الاتصالات والكهرباء وغيرها من القطاعات. هذه القروض الميسرة هي على فترة متوسطة الامد، وليس كما كان متوقعا اي على فترة 30 سنة. هذا المدى يجعل لبنان امام استحقاقات اقتصادية في فترة قصيرة في ظل الانكماش الاقتصادي الذي يعيشه. وتتركز هذه القروض على مشاريع في البنى التحتية من سدود وصرف صحي وشبكات المواصلات.

ثمة شرط في قائمة الشروط المرتبطة بالقروض، يقضي بخفض الموازنة بنسبة 5% للسنوات المقبلة من خلال الواردات. فكيف سيتم ذلك وعبر اية اجراءات وهل سيتم الدفع من جيوب الناس؟

المواطن لا يمكنه تحمل ضرائب اضافية، وهذا الامر سيكون له تأثير سلبي اضافي على الاقتصاد اللبناني. لا يمكننا زيادة الايرادات من الضرائب، والجباية الجيدة والدقيقة للضرائب ومن الجميع بلا اي استثناء. في حال عدم استثمار القروض الموعودة بالطريقة الصحيحة، وعدم التزام الشروط، فان لبنان سيكون في خطر اقتصادي دولي لاننا بتنا تحت المراقبة الدولية.

رئيس جمعية حقوق المكلفين كريم ضاهر اكد لـ"الامن العام" ان الاهتمام الدولي ليس محبة بلبنان، بل لحاجته الملحة الى ايواء النازحين السوريين في الوقت الحاضر. واشار الى ان لبنان في ازمة مديونية كبيرة، نتيجة سوء ادارة المالية العامة ومؤسسات الدولة.

■ الى اين يتجه الوضع الاقتصادي حاليا؟

□ المستجدات التي تتحكم بالوضع الاقتصادي حاليا والتي تتسارع وتيرتها، ستأخذنا في المستقبل القريب الى حال لا يمكن السيطرة عليها. اعتقد ان الدولة لا تملك الوسائل التي تساعدها على التحكم بتلك المسارات. المؤشرات على ذلك كثيرة، ابرزها من البنك الدولي والتنبيهات التي يرسلها تحت الفصل الرابع التي يحدد وفق دراسات دقيقة مكامن الخلل الحاصل. عندما تؤكد المستشارة الالمانية في زيارتها الاخيرة الى لبنان ملاحظات البنك الدولي نفسها، وكذلك الرئيس الفرنسي يتحدث عن الموضوع نفسه، وعندما يعيد جميع الخبراء الاقتصاديين الملاحظات ذاتها، يعني ذلك اننا مقبلون على مشكلة كبيرة.

■ الى ما تعيد هذا الاهتمام الدولي بوضع لبنان الاقتصادي. هل ثمة اسباب سياسية واجتماعية؟

□ الاهتمام الدولي ليس محبة بلبنان طبعا. لكن وضع لبنان في المنطقة هو حاجة ملحة للدول الاجنبية والاقليمية على حد سواء، لايواء النازحين السوريين اقله في الوقت الحاضر. لذلك يتم انعاش لبنان اقتصاديا. فبدل ان نلجأ نحن الى الاصلاح الفعلي نحاول ان نعيد الوضع الى الحياة فقط. الازمة الاقتصادية في لبنان بدأت منذ عام 1995 عندما اقتنع اصحاب القرار ان اتفاق اوسلو لن يصل الى نتيجة. ومن خلال وتيرة الاستثمارات التي تمت في ذلك الوقت، تبين ان لبنان ليس مقبلا على موجة توسع كبيرة لمزاحمة الدول الاقليمية. لكنه وقع في ازمة مديونية كبيرة نتيجة سوء ادارة للمالية العامة ولمؤسسات الدولة، والامور اخذت مسارها الانحداري. لقد جرت محاولات كثيرة لوقف هذا المسار، منها باريس 1 و2 و3، والتعهدات التي اطلقت في ذلك الوقت هي ذاتها التي قدمت الى مؤتمر سيدر اخيرا. ابرزها الاصلاحات البنيوية وزيادة الايرادات الضريبية وتفعيل الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين ومحاربة الفساد والهدر، وهذا الحديث كان على مدى كل هذه السنوات.

■ لكن لوضع هذه التعهدات موضع التنفيذ يحتاج الى وقت طويل والى عقلية جديدة في ادارة الشأن العام. الى متى يمكن لهذا الواقع ان يستمر خصوصا وان الدين العام وصل الى نحو 90 مليار دولار وهو امر بالغ الخطورة، واصبحنا كما يقال دولة عاجزة؟

□ نحن ندور في حلقة خبيثة، واصحاب القرار يدفعون بالامور بشكل او اخر الى الزاوية. مثلا قرار سلسلة الرتب والرواتب، وعلى الرغم من انه حق الا انه يعتبر من الامور التي زادت الاوضاع سوءا. هذه

رئيس جمعية حقوق المكلفين كريم ضاهر.

السلسلة طرحت منذ عام 1996 ضمن شروط معينة، ابرزها وضع دراسة لاعادة تقييم لفائض الموظفين وللمراكز الواجب اشغالها باعتماد الكفاية. بدل ان يتم تقييم واقع القطاع العام وخفض عدد الموظفين، تدخلت الزبائنية لدى المسؤولين وزادوا التوظيف العشوائي الذي ادى الى ما نحن عليه اليوم. الحديث نفسه تكرر عندما طرح موضوع السلسلة، وبرزت اقتراحات تصحيحية من هنا وهناك، وتبارى الجميع على ابواب الانتخابات النيابية في تقديم الحلول تمهيدا لاقرار السلسلة من دون الاخذ بنتائجها الايجابية وكلفتها التي حددت يومذاك بنحو 1200 مليار ليرة. لكنها في الحقيقة ووفق واقع الحال، ربما تصل الى نحو 3 الاف و4 الاف مليار ليرة. الطريقة التي اتبعت في احتساب الكلفة جاءت وفق نظرية كوربيه الفرنسي منذ ايام الملك لويس الخامس عشر. لكن هذه النظرية تغيرت بعدما تدخلت الدولة في الشأن العام، واصبحت الضريبة لتحفيز الاقتصاد وتحسين واقع المواطن ورفاهيته، وليس فقط فرض الضريبة لتأمين النفقات، من دون درس المترتبات وواقع الوضع

"الضريبة هي لتحفيز الاقتصاد وليس فقط تأمين النفقات"

الاقتصادي. الضرائب التي فرضت كانت ستؤمن في رأيهم 2483 مليار ليرة، من ضمنها الضرائب على الهندسات المالية التي كانت استثنائية. لكن عملية الجباية امنت فقط 1400 مليار ليرة، اي بنقص بلغ الف مليار. علما ان كلفة السلسلة وصلت الى نحو 2000 مليار ليرة، ثم كانت الازمة. زيادة نقطة واحدة على الضريبة على القيمة المضافة في وضع اقتصادي مزر، ستنعكس سلبا على الاسعار في ظل غياب رقابة مطلقة على الاسعار، لذلك ارتفعت اسعار السلع اكثر من 10%. السلسلة ولدت نوعا من الانقسام داخل المجتمع، واصبحت هناك فوارق في الرواتب كبيرة بين القطاعين العام والخاص. مع انصاف نحو 280 الف موظف في الملاك العام، الا ان الدولة جنت على نحو اكثر من مليون موظف في القطاع الخاص تحملوا نتائج الضرائب والرسوم التي فرضت. لذا ثمة رد فعل سلبي من موظفي القطاع الخاص تجاه القطاع العام. المشكلة معاملة الجميع بالتساوي، اي المستحقين مع غير المستحقين.

■ يبدو ان الدولة لم تأخذ باقتراحات مؤتمر سيدر الذي وضع شروطا لتفعيل عملية الاصلاح. فكيف يمكن لرئيس الحكومة ان ينفذ تعهده امام المؤتمر القاضي بخفض العجز بنسبة 5% على مدى خمس سنوات؟

□ رئيس الحكومة، ووفق المخطط الاستراتيجي، تعهد من خلال اربعة اقتراحات جيدة تختصر كل ما نصبو اليه، مع زيادة نسبة الاستثمارات العامة التي هي اليوم في حدود 1% من الناتج المحلي وهي اقل الممكن. علما ان الانفاق الاستثماري هو الذي يحفز النمو. اما استثمار القطاع الخاص فيدل على اننا في حاجة الى استقطاب اموال جديدة، خصوصا وان ميزان المدفوعات في عجز متراكم سنويا واستقطاب الاستثمارات الجديدة في الخارج يريح وضع مصرف لبنان حتى لا يبقى متدخلا في السوق. الاستثمار في القطاع الخاص هو الذي يخلق وظائف جديدة لاسيما ان البطالة لدينا تخطت 30% عند الشباب. الامر الثاني هو تأمين التوازن المالي في المالية العامة واجراء اصلاحات بنيوية عبر اعادة النظر في مجمل الامور التي تتعلق بالمناقصات والرقابة والمحاسبة وغيرها من القضايا. تطوير المالية العامة في المحاسبة على الاداء وليس على النتيجة، الى محاربة الفساد لكي تعطي الثقة للمستثمرين. تنويع الانتاج اللبناني وتحفيز الصناعة اللبنانية، وتعهد رئيس الحكومة خفض خمس نقاط من نسبة العجز، يتطلب جهدا كبيرا لان الدول الاوروبية تعاني للوصول الى ◄

إقتصاد

وقف التحويلات الى مؤسسة الكهرباء لن يتم الا بعد زيادة الانتاجية.

◄ نسبة عجز تقارب 3%. فرنسا تحارب للوصول الى نسبة عجز تبلغ 0.02% سنويا. اذن ليس من السهل خفض نسبة 5%. من اجل تحقيق هذا الهدف يجب ان تكون الموازنة مستقرة، ووضع الدين العام على ما هو عليه. الحديث عن خفض العجز يعني ان الاستقرار قائم والاستثمار يوفر ايرادات جيدة والنمو على ارتفاع قد يصل الى 5%. خفض 5% من العجز يعني انك ستخفض ما يقارب 550 مليون دولار سنويا، فكيف سيتم ذلك؟ يبدو ان رئيس الحكومة سيعمد الى وقف التحويلات الى مؤسسة الكهرباء، وهذا امر لن يتم الا بعد زيادة التعرفة ورفع الانتاجية. فهل يمكن تحقيق ذلك، خصوصا وان مولدات الاحياء محمية من السياسيين. بالاضافة الى ان استيراد البترول الى لبنان يؤمن ارباحا لبعض المتنفذين الذين يؤثرون بشكل او باخر على اصحاب القرار. هل يمكن السير بمثل هذه الحرب عبر زيادة التعرفة من دون الغاء المولدات الخاصة تمهيدا لزيادة الانتاجية؟

"علينا محاربة الفساد فعليا وليس اطلاق الشعارات فقط"

■ كيف يمكن اتخاذ الاجراءات المناسبة بخفض موظفي القطاع العام واي فئة او جماعة سيشملها الاجراء؟ ام ان الموضوع سيطاول الجميع وخصوصا غير المستحقين؟

□ المطلوب من الحكومة اتخاذ تدبيرين من ثلاثة وفق مؤتمر سيدر:
-1 خفض حجم الادارة.
-2 زيادة الجباية الضريبية.
-3 زيادة ضريبة القيمة المضافة.
اذا لم يتم اتخاذ اي اجراء من هذه الحلول، يجب خفض كلفة الكهرباء التي هي اول الغيث. ولاننا في حالة حقوق المكلف الى وضع شرعة المكلف وتقدمنا بها من رئيس الجمهورية وسنقدمها الى رئيسي مجلس النواب والحكومة بهدف تحويلها الى مشروع قانون ومن ثم الى قانون. بالاضافة الى توفير امان قضائي وبت القضايا بطريقة سريعة، وهذه القضايا تحتاج الى تطوير وتحديث، وهذا الامر هو من مسؤولية الحكومة ومجلس النواب. الاهم من كل ذلك هو المحاربة الفعلية للفساد وليس اطلاق الشعارات فقط.